

Distr.
LIMITEDE/ESCWA/OES/2004/1
16 January 2004
ORIGINAL: ARABICالمجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير

ندوة التكامل الإقليمي العربي
بيروت، ٤-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

16-02-2004

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضاً مختصراً عن مجريات ندوة التكامل الإقليمي العربي، فالندوة عُقدت في بيروت يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وقُدِّمت ونوقشت أثناءها الدراسة المعنونة "التكامل الإقليمي في المنطقة العربية: نظريات ومناهج"، وخلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي تتمحور حول سبل تعزيز التكامل الإقليمي في المنطقة العربية، وكشف العوائق التي تعترضه، وترسيخ أسسه وآلياته.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤-١ مقدمة
٢	٦-٥ أولاً- الاستنتاجات والمقترحات
٢	٥ ألف- الاستنتاجات
٣	٦ باء- المقترحات
٥	٢٢-٧ ثانياً- موضوع البحث والمناقشة
٥	١٣-٨ ألف- التكامل الإقليمي في المنطقة العربية: نظريات ومناهج
٩	٢٢-١٤ باء- المناقشة
١٤	٣٠-٢٣ ثالثاً- تنظيم الندوة
١٤	٢٣ ألف- مكان الندوة وتاريخ عقدها
١٤	٢٨-٢٤ باء- الافتتاح
١٥	٢٩ جيم- الحضور
١٥	٣٠ دال- الوثائق
١٦	 المرفق

مقدمة

١- تسعى منظمة الأمم المتحدة إلى تنمية التجمعات الإقليمية في العالم. فهذه التجمعات تساهم في تقريب الدول، وفي تألفها وشعبها مع فكرة التعاون مع الدول الأخرى ومراعاة مصالح هذه الدول، والأخذ بالمصالح المشتركة فيما بينها. وتعبيراً عن الاقتناع بأهمية التجمعات الإقليمية، عمدت منظمة الأمم المتحدة إلى تقسيم الدول الأعضاء إلى خمسة تجمعات رئيسية وشكلت خمس لجان تتوزع عليها هذه الدول منها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

٢- وكما تهتم منظمة الأمم المتحدة بتطوير التعاون بين جميع الدول الأعضاء، تهتم الإسكوا أيضاً بتنمية التعاون والتكامل الإقليميين بين الدول الأعضاء في منطقة غربي آسيا وفي المحيط العربي. وتحقيقاً لهذه الغاية، اضطلعت الإسكوا بأنشطة متعددة، منها عقد اجتماع فريق الخبراء حول أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي الممكنة في بيروت خلال الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.

٣- وتأكيداً لأهمية التكامل الإقليمي العربي ولدور الإسكوا فيه، شددت اللجنة فيما اتخذته من قرارات في دورتها الحادية والعشرين التي عُقدت في بيروت يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، على تطوير عملها وجهودها في مجالات التكامل الإقليمي العربي، ودراسة الآليات المؤدية إلى تفعيله، وتطوير بنية اللجنة بحيث تخدم هذا الهدف.

٤- وتلبية لهذا الاتجاه، قررت الأمانة التنفيذية عقد ندوة لبحث قضايا التكامل الإقليمي، وكلفت أحد الخبراء بإعداد دراسة حول هذه القضايا. وعقدت الندوة في بيروت يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، لمناقشة تلك الدراسة ولتقديم مجموعة من المقترحات بشأن مشاريع الإسكوا المستقبلية في مجال تنمية التعاون الإقليمي بين دول المنطقة العربية.

أولاً- الاستنتاجات والمقترحات

ألف- الاستنتاجات

٥- خلصت الندوة إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) انسجام العديد من المقترحات التي قدمها المشاركون مع استراتيجية الإسكوا وخطتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ في سعيها إلى تحقيق غايتين متداخلتين عن طريق تنمية التكامل الإقليمي العربي، الأولى هي مساعدة أصحاب القرار على تنفيذ مشاريع العمل العربي المشترك بتقديم الدراسات والبيانات الإحصائية والخبرات الضرورية؛ والثانية هي تنمية الوعي العام بأهمية التكامل الإقليمي العربي؛

(ب) تقديم مشاريع دراسات متعددة خلال الندوة يمكن أن تصبح، إذا نالت الموافقة على تنفيذها، جزءاً من برنامج عمل الإسكوا ونشاط شعبها المسؤولة عن الجوانب التي تتناولها الدراسات المذكورة. والجانب الذي حظي بالحيز الأكبر من الاهتمام هو تكوين رأي عام رسمي وأهلي مقتنع بأهمية التكامل الإقليمي العربي ويسعى إلى تحقيقه. فرغم الأهمية البالغة لهذا التكامل، من منظور المصالح العربية ومعايير التنمية الشاملة التي تسعى منظمة الأمم المتحدة إلى تحقيقها، لم يترسخ هذا الاقتناع كفاية بحيث يتحول إلى حافز للعمل. وبعبارة أخرى، لم تتكون حتى الآن الإرادة العامة الكفيلة بتحويل مشاريع التكامل العربي إلى واقع؛

(ج) بتبنيها للتكامل الإقليمي العربي، تم الإسكوا هذا الهدف بدعم كبير، وتنظيم ندوة التكامل الإقليمي العربي كان خطوة مفيدة في هذا الاتجاه. ومتابعة لتلك الخطوة، يمكن تشكيل لجنة من داخل الإسكوا تساهم في متابعة وتنفيذ عدد من المقترحات التي قدمت خلال الندوة وفيما يلي أهمها:

- (١) التحضير للقاء تأسيسي للمجلس الاستشاري للتكامل الإقليمي العربي، على أن يشمل المساهمة في إعداد القائمة النهائية للمدعوين، مع توضيح أهداف اللقاء وبرنامج عمله؛
- (٢) إعداد قائمة بأسماء المؤسسات والشخصيات العربية التي تهتم بموضوع التكامل الإقليمي العربي لإشراكها في أنشطة الإسكوا المتعلقة بهذا الموضوع في المستقبل؛
- (٣) تنظيم أنشطة مشتركة (ندوات، دورات تدريبية، ورشات عمل، محاضرات، ووضع كتيبات وكراريس... الخ) بالتعاون مع عدد من المؤسسات العربية حول بعض مواضيع البحث والدراسة التي اقترحت خلال الندوة. ومن المشاريع التي تستحق الاهتمام تنظيم ندوتين حول دور الإعلام العربي، ودور القطاع الخاص في التعاون الإقليمي العربي، فعقد مثل هاتين الندوتين مهم لإنشاء التحالفات مع فعاليات تستفيد من التعاون الإقليمي وتستطيع بناءه وتنمية الاهتمام الرسمي والأهلي به وبمشاريعه؛
- (٤) الإعداد لمؤتمر دولي حول التكامل الإقليمي العربي من أهدافه إحاطة التعاون الإقليمي العربي بالاهتمام الإقليمي والدعم الدولي؛
- (٥) النظر في الدراسات المقترحة والبت فيها؛
- (٦) تأسيس شبكة للتكامل الإقليمي العربي من مهامها تنمية الاهتمام العام باتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فالمشروعان يحققان فوائد ملموسة للمنطقة وقد وافقت الحكومات العربية المعنية على المشروعين، وتنفيذهما لا يصطدم بعقبات جوهرية. وإذا اقترنت هذه المواصفات باهتمام عام أمكن تهيئة ظروف أفضل لتحقيق المشروعين.

باء- المقترحات

٦- تضمنت الندوة إجابات ومساهمات أولية تتيح تلمس مستقبل التعاون والتكامل الإقليمي العربي، وأفضت إلى مجموعة من الملاحظات والمقترحات لتعزيز هذا الاتجاه في السياسة العربية. فأكثر المشاركين عبروا عن اعتقادهم بإمكان تطوير العلاقات العربية-العربية وتحقيق التكتل العربي الإقليمي، واعتبروا أن من المفيد، عند وضع استراتيجية لتحقيق هذا الهدف، مراعاة الاعتبارات التالية:

(أ) التوسع في الإجابة عن هذه الأسئلة بعقد المزيد من الندوات في المستقبل؛

(ب) بدء التركيز على التعاون الإقليمي العربي في المجالات التالية:

- (١) السياسة الدنيا لا العليا، أي الابتعاد عن القضايا الحساسة التي تتصل اتصالاً وثيقاً ومباشراً بسيادة الدول المعنية وبأمنها الوطني والتي قد تؤثر في استقرارها السياسي؛

(٢) المجالات التي أقرتها الدول العربية في معاهدات واتفاقات صدقت عليها المؤسسات المعنية في هذه الدول، منها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي؛

(٣) المجالات التي لا يتطلب تنفيذها تضحيات كبيرة والتي يمكن أن تظهر ثمارها للعيان في أجل زمني قريب.

(ج) أهمية التركيز على مشاريع التعاون العربي الإقليمي الناجحة. فمن الملاحظ أن شكوكاً كثيرة تحوم حول إمكان نجاح أي مشروع تعاوني عربي، وتنتشر في أوساط رسمية وأهلية، عربية وغير عربية، وتضع هذا التعاون في جو من الإحباط واليأس. وهذا الجو يؤدي دوراً كبيراً في إعاقة مبادرات ومشاريع المستقبل وفي عرقلة أية استراتيجية تعاونية عربية مهما كانت أهدافها ووسائلها ومضامينها. وللتغلب على هذا الوضع لا يُطلب، بأي حال، إعطاء صورة وردية ومضللة عن واقع العمل العربي المشترك، بل صورة أمينة ومتوازنة عن هذا الواقع. وهذه الصورة تختلف عما هو شائع حالياً، فالشائع هو عدم وجود أية قصة نجاح على صعيد العمل العربي المشترك أو التعاون الإقليمي العربي، والحقيقة هي وجود قصص نجاح من الضروري تركيز الاهتمام عليها؛

(د) ضرورة إشراك المجتمع المدني ومنظماته في مشاريع التكامل الإقليمي العربي؛

(هـ) مقترحات يتطلب تنفيذها تعاوناً بين الإسكوا والجهات العربية الرسمية، وتركز على المشروعات التالية:

(١) إنجاز مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع التحضير لتحويل المنطقة إلى اتحاد جمركي؛

(٢) إنجاز مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي.

(و) مقترحات يمكن للإسكوا أن تنفذها مباشرة، وتركز على المجالين التاليين:

(١) تنمية الاهتمام الرسمي والأهلي بالتكامل الإقليمي العربي:

أ- تكوين هيئة استشارية تضم شخصيات اقتصادية وسياسية وتجتمع سنوياً للمساهمة في وضع برامج الإسكوا؛

ب- تكوين شبكة من المتقنين والباحثين والإعلاميين المهتمين بقضية التكامل الإقليمي؛

ج- عقد ندوات بالتعاون مع هيئات شريكة وفي مدن عربية متعددة حول مواضيع التكامل الإقليمي العربي؛

د- نشر كراريس حول التكامل الإقليمي العربي؛

(٢) البحث والدراسة:

أ- وضع دراسة عامة حول التكامل الإقليمي العربي بحيث تتحول إلى مرجع رئيسي يستفاد منه في صوغ السياسات وفي تعميم ثقافة التعاون والتكامل العربية، وعقد المؤتمرات والندوات والبرامج الإعلامية والثقافية، وتنظيم حلقات التدريب. ويفترض أن تشمل هذه الدراسة المبادئ الرئيسية للتعاون الإقليمي عموماً والعربي خصوصاً، ومدى توفر مقومات التعاون الإقليمي بين الدول العربية والمنافع التي يمكن أن تحققها المنطقة من هذا التعاون، مع الإشارة إلى التجارب الدولية الناجحة في هذا المضمار وخاصة رابطة أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ومجموعة دول الأنديز في أمريكا اللاتينية التي تشترك مع الدول العربية في العديد من الخصائص الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتقديم أمثلة عن مشاريع العمل العربي المشترك الناجحة. ويفترض أن تشمل هذه الدراسة توضيح حوافز وعوائق هذا العمل، ودور القوى المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، المحلية والإقليمية والدولية، في تحقيق مشاريع التكامل الإقليمي العربي؛

ب- وضع دراسة اقتصادية حول مداخل التكامل الاقتصادي العربي وصولاً إلى رسم خريطة طريق له، توضح منافع التكامل الإقليمي في المنطقة العربية، وخاصة في مجالات محددة مثل النقل والطرق والتبادل التجاري؛ والميزات التنافسية التي يحققها هذا التكامل لكل من دول الإسكوا والدول العربية.

ثانياً- موضوع البحث والمناقشة

٧- تضمن برنامج عمل الندوة ثلاث جلسات عرضت خلالها الدراسة حول التكامل الإقليمي في المنطقة العربية؛ وأبدت ملاحظات حول الدراسة وبرنامج عمل الندوة؛ وقدمت بعض المقترحات الأولية إلى الإسكوا حول موضوع البحث.

ألف- "التكامل الإقليمي في المنطقة العربية: نظريات ومناهج"(*)

١- عرض الورقة

٨- قدمت خلال الندوة الورقة المعنونة "التكامل الإقليمي في المنطقة العربية: نظريات ومناهج"، وهي تنطلق في معالجتها لمسألة التكامل الإقليمي العربي من الاعتبارات العامة التالية:

(أ) باتت مسألة التكامل الإقليمي، في ضوء التطورات العالمية، مجالاً لأبحاث مستقلة ورئيسية، ولم تعد فرعاً ثانوياً في الدراسات التي تتناول السياسة الدولية؛

(*) لمزيد من التفاصيل عن الندوة والدراسة، يمكن الاطلاع على موقع الإسكوا على الإنترنت: <http://www.escwa.org.lb>.

(ب) بينما تستعد هيئات متعددة وفي مقدمتها الإسكوا لدراسة وتحريك مشاريع التكامل الإقليمي، من المفيد المباشرة بالبحث عن النهج المناسب لمثل هذه المبادرات على المستوى العربي. وعلى هذا الصعيد، أشارت الورقة إلى مدرستين:

(١) ترى المدرسة الأولى أن بالإمكان العثور على نهج واحد يصح الأخذ به في جميع مناطق وأقاليم العالم، مع بعض التعديلات الجزئية التي لا تتال ولا تقلل من جوهره؛

(٢) ترى المدرسة الثانية أن تطبيق نهج واحد على الصعيد العالمي ليس ممكناً، وأن الأصح استخلاص مناهج تتوافق مع خصوصية مختلف مناطق العالم وأقاليمه.

والورقة إذ ترجح صواب رأي المدرسة الثانية، لا تتخذ موقفاً قاطعاً على هذا الصعيد، ولكنها تشدد على أهمية فتح الحوار حول هذه القضية، وذلك ليس من باب الفضول الأكاديمي والمعرفي البحت، بل نتيجة للاقتناع بأهمية توضيح الأساس الفكري والمفاهيمي لمساعي التكامل الإقليمي العربي؛

(ج) طرح نتائج الندوة على المؤسسات ومراكز البحوث المعنية بمسألة التكامل الإقليمي العربي بقصد توطيد الأرضية الفكرية لمشاريع التكامل والتكامل وللعمل العربي المشترك بين الحكومات والمجتمعات الأهلية العربية؛

(د) دعوة الإسكوا إلى الاضطلاع بدور ريادي ومؤثر على هذا الصعيد.

٩- وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، ركزت الورقة على طرح خمسة مناهج رئيسية من العديد من المناهج المتداولة في بحوث التكامل الإقليمي. وقسمت هذه المناهج إلى نوعين: الأول يركز على نهج التكامل "فوق الوطني"، ويدرس تجارب التكامل التي تؤدي أو ترمي إلى تأسيس أطر أو كيانات جماعية تضم الدول القومية؛ والثاني يركز على نهج "مركزية الدولة" الذي يعتبر أن الدولة القومية أو الوطنية هي أساس كل تعاون إقليمي.

(أ) التكامل الإقليمي "فوق الوطني": تناولت الورقة بشيء من الإسهاب أربعة من هذه المناهج هي التالية:

(١) نهج الوظيفية: عرضت الدراسة الملامح العامة لهذا النهج الذي يركز أصحابه على التعاون والتكامل في المجالات غير السياسية بين الدول، وتوقفت خصوصاً عند محاولات لتطبيق هذا النهج على مشاريع التعاون الإقليمي العربي، وردود الفعل العربية على هذه المحاولات؛ ولاحظت أن عدداً من النقاد دعا إلى مراجعة هذا النهج في ضوء خصوصية المنطقة، وأكد ضرورة مراعاة أهمية المكونات الثقافية والعقائدية للتكتلات الإقليمية؛

(٢) نهج الوظيفية الجديدة: أخذت الوظيفية الجديدة عن الوظيفية الكثير من مبادئها الأساسية وخاصة التركيز على أهمية الاقتصاد في صوغ العلاقات بين الدول، إلا أنها اهتمت بنمو العلاقات الإقليمية أكثر من العلاقات العالمية، وبدت أكثر استعداداً للتجاوب مع المتغيرات الإقليمية. وهذه الميزات جعلتها أكثر جدوى من الوظيفية، بمعنى أنها نهج مناسب لفهم واقع التعاون الإقليمي في المنطقة ولاستشراف مستقبله. وفي هذا السياق،

لاحظت الدراسة أن بعض المفاهيم التي تبنتها الوظيفية الجديدة، مثل التمييز بين السياسة العليا والسياسة الدنيا، أو دور الجهة الفاعلة الأساسية في صوغ مشاريع التعاون الإقليمي، تصلح مدخلاً لفهم العديد من التطورات في علاقات دول المنطقة؛

(٣) نهج العولمة: تعنى العولمة بالتطورات المفضية إلى قيام نظام جديد لا تكون الدولة القومية أساسه، وإنما منظمات عالمية الطابع. وتلاحظ الدراسة انقسام الآراء إزاء العولمة في المنطقة العربية، فالبعض يعتقد أن العولمة ستؤدي إلى تسهيل التعاون الإقليمي العربي، والبعض يرى العكس. وفي مضمارة تسهيل التعاون بين الأقطار العربية، يجري تأكيد أهمية التوجيهات والإجراءات التي تطبقها منظمة التجارة العالمية بقصد تحرير التجارة بين الدول. ويعتقد الذين يؤكدون أهمية هذه الإجراءات أنها ستؤدي إلى تنمية التجارة بين دول المنطقة بينما يرى البعض في المقابل أن هناك فرقاً بين العولمة المجردة التي يفترض أن تخدم الجميع بالتساوي والعولمة الواقعية التي تفيد، بالدرجة الأولى، القوى الكبرى المهيمنة على مقاليد الاقتصاد والسياسة في العالم، وأن هذه القوى لن تسهل على الدول العربية تنمية التعاون الإقليمي فيما بينها. ولا تغفل الدراسة التحديات التي تطرحها العولمة على الدول الصغيرة ومنها الدول العربية، ولكنها تقترح أن يسعى المعنيون بمسألة التكامل الإقليمي العربي إلى الاستفادة من ميزات العولمة مع العمل على كسب تأييد القوى الكبرى لصالح الهدف الذي يسعون إلى تحقيقه؛

(٤) نهج الفدرالية: يشدد، خلافاً لنهج الوظيفية والوظيفية الجديدة، على السياسة والفعالية السياسية باعتبارهما وسيلتين لتحقيق هدفها. ويسعى الفدراليون إلى إقامة دولة فدرالية تحل تدريجاً محل الدول المستقلة القائمة. ولاحظت الدراسة أن هذا التيار الفدرالي كلن من أقوى التيارات في المنطقة العربية خلال منتصف القرن العشرين، وأن المعتقدات التي يحملها لا تزال تؤثر على مشاريع التعاون الإقليمي العربي، وأن هذا التأثير يدفع أحياناً باتجاهين متناقضين: فهو قد يخدم هذه المشاريع إذ يضمن لها بعض التأييد في بعض أوساط الرأي العام، وقد يعرقلها إذ يثير مخاوف أوساط أخرى رسمية وأهلية تخشى على سيادة الدول الوطنية. وبصرف النظر عن الانطباعات المصيبة أو الخاطئة حول النهج الفدرالي، اعتبرت الدراسة أن الفدرالية العربية تختلف عن الفدرالية في بعض المناطق الأخرى من حيث الخلفية واقترانها بنمط معين من الأساليب والأنظمة السياسية.

(ب) التكامل الإقليمي الذي ينطلق من مركزية الدولة: لاحظت الدراسة أن في هذا النموذج الذي يبدو لأنصاره أكثر انطباقاً مع الواقعية، الكثير من العناصر التي تساعد على فهم مسألة التعاون الإقليمي في المنطقة العربية. فالأنظمة السياسية في هذه المنطقة تتسم بالمركزية الشديدة. وهذا النوع من الأنظمة يخضع سياساته الخارجية والإقليمية عادة لرقابة صارمة، ويوجهها بحيث تتسجم مع سياسات الدولة وخياراتها وأولوياتها. وهذا لا يعني بالضرورة استبعاد التعاون الإقليمي. فإذا وُضعت في الاعتبار الضغوط والتحديات الكثيرة التي تواجه دول المنطقة، وإذا لوحظ أن التعاون بين حكومات المنطقة يساعدها أحياناً على احتواء هذه الضغوط وخاصة الداخلي منها، يمكن التوصل إلى استنتاج مفاده أن التعاون الإقليمي يفيد هذه الحكومات. وهذا التعاون قد يتقدم ويتراجع وفقاً لمتطلبات الاستقرار السياسي في كل من الدول الأعضاء في المجموعة العربية. كما لاحظت الدراسة أن إغفال أهمية دور دول المنطقة وحكوماتها في سير عملية التعاون كانت له آثاره السلبية على العلاقات العربية-العربية، وأن الرغبة في هذا التعاون ينبغي أن تقترن بإقناع أصحاب القرار بدفعه إلى الأمام.

١٠- واختيرت هذه المناهج للأهمية التي اتخذتها في دراسات التكامل الإقليمي على الصعيدين العربي والعالمي، مع الإقرار سلفاً بأن مناهج ونظريات أخرى، مثل الإقليمية الجديدة، يمكن إضافتها إلى المناهج الخمسة في حال التوسع في دراسة هذا الجانب من جوانب التكامل الإقليمي.

١١- وفي عرض ومناقشة المناهج المشار إليها آنفاً، بدأت الدراسة في التعريف بكل نهج وعرض أهدافه ثم تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية التكامل الإقليمي حسب النهج المذكور، ثم توضيح عملية وآليات الاندماج وحوافزه، واستطلاع أصدائه في المنطقة العربية وبين مفكريها؛ وانتقلت بعد ذلك لعرض النقد الموجه إلى ذلك النهج وصولاً إلى إبداء آراء وملاحظات ختامية حوله.

١٢- وإضافة إلى بعض المقترحات حول النهج الذي يصح اعتماده، اقترحت الورقة عدداً من المواضيع لمزيد من البحث والدراسة في المستقبل منها:

(أ) الجوانب الأكثر تأثيراً في عملية التكامل الإقليمي، ومنها مثلاً، الاقتصاد والعقائد والسياسة الخارجية؛

(ب) آليات الانتقال من الوضع الراهن إلى التكامل الإقليمي - التداعيات؛

(ج) دور الفاعلين المتنوعين المحليين والإقليميين والدوليين الرسميين وغير الرسميين في التكامل الإقليمي.

٢- تعقيب على الورقة

١٣- تناول التعقيب، الذي ركز خصوصاً على الوظيفية الجديدة، المواضيع الثلاثة التالية: أهمية النظرية، وعناصرها، والاستراتيجية التي تتأسس عليها.

(أ) النظرية: في سياق التعقيب على الورقة، رأى المشاركون أن ما ورد فيها عن النظرية هو "ربما كان أهم ما في الورقة"، لأن المنطقة العربية حاولت تحقيق التكامل الإقليمي بأشكال عديدة وعلى اتساع المنطقة العربية وفي أجزاء منها، وفي كل مرة لم تحقق التقدم المنشود. ورجحوا أن يكون السبب في ذلك خطأ في النهج المتبع في مسألة التكامل الإقليمي، ودعوا إلى النظر في ماهية التكامل الإقليمي، (...) "فالبحث في هذا الموضوع على المستوى النظري يساعد على ترتيب الأفكار وعلى فهم ما سيحدث وتفسيره وتوقع ما يمكن أن يحدث، والنظرية تساعد أيضاً على صياغة استراتيجية للوصول إلى الهدف لأن بدون معرفة العناصر المؤدية إلى شيء لا يمكن صياغة أية استراتيجية (...)".

(ب) عناصر النظرية: استعرضت خلال التعقيب عناصر النظرية المطلوبة بالعودة إلى عنصرين من عناصر الوظيفية الجديدة هما تعريف عملية التكامل وطريق الوصول إليه. ففي التعريف لوحظ أن الوظيفية الجديدة تفتح مجالاً واسعاً أو تدعو إلى عمل هادف، ولذلك تعتبر العملية سياسية بالدرجة الأولى وإن كانت مطبقة في مجالات غير المجالات التي يصطلح على تسميتها بالسياسية في أوروبا (...) وهي عملية بناء جهاز موحد باتخاذ القرار في مجال من المجالات. وفي تحديد طريق الوصول إلى هذا التكامل، اقترح الاضطلاع بالمهام التالية التي اعتبرت ممكنة التحقيق في المنطقة العربية، وتساعد على تهيئة مناخ لاستراتيجية التكامل الإقليمي:

(١) التشديد على أهمية بناء جهاز واحد لاتخاذ القرار فيما يسمى بـ مجالات السياسة الدنيا، أي المجالات التي يمكن للدولة أن تتنازل فيها عن بعض سيادتها، وليس مجالات السياسة العليا التي تتعلق بالسيادة والمصلحة العليا للدولة وللنخبة الحاكمة؛

(٢) الاعتراف بشرعية الدولة باعتبارها نقطة البداية في التكامل الإقليمي الوظيفي الجديد؛

(٣) التويه بأهمية تبادل المصالح بين الدول؛

(٤) تأكيد ضرورة وجود نتيجة محددة مسبقة لعملية التكامل.

(ج) الاستراتيجية: تتطلب بلورة الاستراتيجية ما يلي:

(١) تحديد المعايير التي يمكن على أساسها اختيار المجال الذي يبدأ به التكامل الإقليمي العربي. فهذا المجال قد يكون في الاقتصاد، وقد يشمل أو يركز على مجالات أخرى، منها مثلاً، تحلية مياه البحر والبحث العلمي والنقل واللغة العربية؛

(٢) دراسة تجارب التكامل الإقليمي التي استلهمت نهج الوظيفة الجديدة في مناطق نامية من العالم، ومنها تجربة الكتل الإقليمي في مجموعة دول الأنديز في أمريكا اللاتينية؛

(٣) تنمية ونشر ثقافة التكامل الإقليمي.

باء- المناقشة

١٤- دارت أثناء الندوة مناقشات ركزت على المحاور التالية:

١- ملاحظات حول الندوة وبرنامج عملها

١٥- أثرت أثناء مناقشة هذا الموضوع النقاط التالية:

(أ) البحث في التكامل الإقليمي العربي سابق لأوانه فالدول العربية ليست في وضع يمكنها من الدخول في هذا المسار؛

(ب) البحث في مواضيع التكامل الإقليمي العربي ينبغي أن يبدأ من تحديد أسباب التعثر والإخفاق في هذا المجال، والجهد ينبغي أن ينصب على استجلاء الواقع وظروف فشل مشاريع التكامل الإقليمي بدلاً من السعي إلى اكتشاف النهج الأفضل لدراسة مواضيع التكامل الإقليمي؛

(ج) اقتصار الورقة المقدمة في الندوة على استعراض عدد محدود من المناهج ينطوي على الثغرات التالية:

(١) يضع المشاركين في الندوة أمام خيار ضيق وطريق مسدود، فإما وحدانية الدولة القطرية، أو عزلتها وعزوفها عن التعاون مع الآخرين أو الاتحاد الفدرالي؛

(٢) يقف بالندوة عند حدود التسعينات دون مناقشة المناهج المستجدة مثل الإقليمية الجديدة التي ازدادت أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة.

١٦- وتوضيحاً لبعض النقاط المثارة أشير إلى ما يلي:

(أ) اهتمام الإسكوا بالتكامل الإقليمي العربي جاء تلبية لاتجاه عبرت عنه الدول الأعضاء في الدورة الحادية والعشرين للجنة التي عقدت يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، وتجسد في القرارات التي اتخذتها اللجنة، وقد رأت هذه الدول أن مصلحتها تقضي بتتمة التعاون والتكامل الإقليميين؛

(ب) لم يكن هناك خلاف حول أهمية تحديد العوامل والأسباب الكفيلة بإنجاح أو إفشال مشاريع التكامل الإقليمي العربي، إلا أن هذه الغاية يصعب تحقيقها دون العثور على النهج الأفضل والمناسب لها. فمن المزايا البديهية للنهج أنه يزود الوسائل المعرفية التي تتيح اكتشاف الواقع وتحليله بحثاً عن أسباب فشل مشاريع العمل العربي المشترك، ويمنح القدرة على تمييز تجارب التكامل من غيرها، ويساعد على استشراف المستقبل وتعرف أهم التيارات والمسالك التي تتطور عبرها الأحداث وصولاً إلى صوغ المعايير التي تحدد مجالات انطلاق عملية التكامل، ويرشد إلى القطاعات التي تقود الدول إلى التعاون المطرد فيما بينها؛

(ج) أوضح أن الورقة تطرقت إلى المناهج التي تعتبر أكثر صلة بالمنطقة العربية، فهناك عدد كبير من المناهج يصعب بحثه في عدد محدود من الصفحات ومناقشته خلال ندوة مختصرة من حيث الوقت، والبحث لم يتوقف عند قطبي القطري والفدرالي، بل تطرق إلى مسارات أخرى منها المسار المتضمن في نهج "مركزية الدولة"، والذي يقترح أفقاً تعاونياً بامتياز. ومركزية الدولة لا تعني وحدانيتها أو وحدتها أو عزلتها، بل تتيح التعاون الذي تكون الدولة أساسه، حسبما يقول نفر واسع من أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤيدون التكتل الإقليمي؛

(د) تفسير عدم إدراج الإقليمية الجديدة بالتوقف عند مطلع التسعينات يغفل اهتمام المناهج التي عرضتها الورقة بأبرز التطورات الدولية التي شهدتها ويشهدها العصر الراهن وهي نهاية الحرب الباردة ونمو العولمة والتحويلات الرئيسية التي طرأت على العلاقات الدولية وأهمها هيمنة دولة عظمى واحدة على النظام الدولي، ويقوى المجتمع المدني وبدوره في صنع التكتلات الإقليمية، ولم يقتصر مثل ذلك الاهتمام على الإقليمية الجديدة وحدها؛

(هـ) تأكيد أن ما لم يسمح الوقت ببحثه أو التطرق إليه في الندوة، يمكن الاهتمام به والتوقف عنده في ندوات ومؤتمرات لاحقة. فالتكتل والتكامل الإقليميان هما محور رئيسي لعمل الإسكوا، وفي هذا السياق من المتوقع مواصلة الحوار مع أكبر عدد من أهل القرار والرأي في دول الإسكوا والدول العربية حول مواضيع التكامل والتعاون بين هذه الدول.

٢- مناقشة الورقة

١٧- حظيت الوظيفة الجديدة، أو بالأحرى بعض المبادئ والمفاهيم الرئيسية للوظيفة الجديدة، بالقسط الأوسع من المناقشات، وخصوصاً في ضوء التعقيب الذي قدم على الورقة المعنونة "التكامل الإقليمي العربي: نظريات ومناهج".

١٨- فعلى صعيد وصف الواقع واكتشافه بدقة، اتفق المشاركون على ما يلي:

(أ) عدم تمكن الدول العربية حتى الآن من إحراز تقدم كاف على طريق التكامل الإقليمي. ومن الأمثلة التي أعطيت على هذا القصور مصير معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت بين أعضاء جامعة الدول العربية في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٥٠، والقرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة عمان في عام ١٩٨٠؛

(ب) جملة من المفاهيم والمبادئ التي تعتبر عادة من ركائز نهج الوظيفة الجديدة وهي التالية:

(١) ضرورة إيلاء دور العلاقات غير السياسية، ولا سيما الاقتصادية منها، الأهمية التي يستحقها في بناء التكتلات الإقليمية؛

(٢) الاهتمام بالعلاقات غير السياسية لا يلغي ولا يقلل من دور السياسة في بناء هذه التكتلات. فالعامل السياسي يؤدي دوراً أساسياً في دفع وتنمية العلاقات الإقليمية في المجالات غير السياسية؛

(٣) بناء التكامل الإقليمي هو عملية تدرجية وتراكمية توطد مع الزمن الاعتماد المتبادل والتكامل والتكامل بين الدول؛

(٤) أصحاب المصالح المتنوعة، ومنهم رجال السياسة العاديون أو الاستثنائيون والمتفوقون، يؤدون دوراً مهماً في التأثير على مستقبل التكامل الإقليمي؛

(٥) في كل تجربة تكاملية "قاطرات" تتولى قيادة هذه التجربة. وتتمثل هذه القاطرات بدولة أو بمجموعة دول تأخذ على عاتقها النهوض بعملية التكامل. ويتوقف هذا الدور الذي تضطلع به دولة أو أكثر على توفر قطاعات قيادية لديها، ووجود تقدم واسع في المجالات الاقتصادية المتنوعة، أو قدرة عسكرية فائقة تمكنها من نشر مظلة الأمن والحماية على المنطقة التي تتجه إلى التكامل الإقليمي. وأعطى الدور الذي اضطلعت به مصر في الأربعينات، والتقدم الذي كانت تتمتع به في الاقتصاد والثقافة والسياسة والموقع الجغرافي-السياسي، مثلاً على "القاطرة". وأشار إلى أن هذه المقومات مكنت مصر من الاضطلاع بدور مهم في تأسيس جامعة الدول العربية بحيث اختيرت مقراً لهذه المنظمة وأسند إليها منصب الأمين العام.

١٩- وعلى صعيد شرح الواقع وتحليله، تمحورت المناقشة حول النقاط والملاحظات التالية:

(أ) اعتبار المبادئ والمفاهيم المشار إليها أنفاً من المنطلقات الأساسية لدراسة الواقع العربي؛

(ب) الحاجة إلى دراسة أسباب وعوامل تخلف التكامل الإقليمي العربي خلال العقود الأخيرة.

٢٠- وفي مساهمة أولية في تحديد العوامل التي أثرت سلباً أو إيجاباً في عملية التكامل الإقليمي العربي، أكد المشاركون في الندوة أهمية الأوضاع والعوامل التالية:

(أ) الأوضاع الفكرية والثقافية: اتسمت ثقافة التكامل والتعاون الإقليميين بضمور ترافق مع الظاهرتين التاليتين: طغيان الفكرة التوحيدية العربية، التي رجحت الوحدة المركزية على كل خيار آخر فدرالي أو كونفدرالي أو تعاضدي، واعتبرت الاتجاه نحو التكتل الإقليمي نوعاً من الإحباط ومن الانتقاص من الأهداف العربية الجماعية؛ وجنوح الفكر العربي التوحيدي إلى المبالغة والقفز فوق الواقع مما فوت على العرب الفرص الكثيرة للتقدم على طريق بناء تكتل إقليمي قوي؛

(ب) الأوضاع السياسية: وتتمثل في ضعف الإرادة السياسية التكاملية، الذي يحول دون التغلب على العوائق والصعاب التي تواجه تحقيق التكامل؛ هيمنة النزعة الإطلاقية والمركزية الشديدة على العمل السياسي، أي تلك النزعة التي تغذت من الحذر الشديد تجاه المبادئ الديمقراطية بهدف رفض المساومة والمرونة والتنازل أمام الجهات الفاعلة الأخرى محلياً وإقليمياً؛ المواقف الدولية السلبية تجاه فكرة التكامل الإقليمي العربي، وقدمت أمثلة كثيرة منها مشاريع التكتل الإقليمي البديلة؛ القصور عن قراءة الوضع الدولي بدقة الذي فوت على أصحاب الحل في المنطقة العربية العديد من الفرص التي كان يمكن الاستفادة منها لبناء ذلك التكامل الإقليمي؛

(ج) الأوضاع الاقتصادية: وتتمثل في الطابع الريعي للدولة العربية، وقد تغذى من ارتفاع المداخل النفطية خلال السبعينات، وانتشرت أعراضه في الدول العربية النفطية وغير النفطية، وضعف معه الاهتمام بالتنمية القطرية الذي اعتبره مشاركون في الندوة عنصراً مهماً من عناصر التعاون الإقليمي العربي؛ مساهمة المعطيات والتحويلات الدولية في عرقلة التكامل. فتمو تيار العولمة الذي يلحق اقتصادات الدول النامية، وخاصة الصغيرة والمحدودة الإمكانيات، باقتصادات الدول الصناعية القديمة ويلحق دول الجنوب بدول الشمال، أضعف التكتلات الإقليمية بين دول الجنوب نفسها. وقدمت اتفاقات الشراكة بين بعض الدول العربية والاتحاد الأوروبي نموذجاً على هذا المسار؛ تطبيق نظم المقاطعة والحصار والعقوبات بصرامة شديدة على بعض الأقطار العربية، ألحقت أضراراً بالمنطقة العربية عموماً حيث انخفضت معدلات التجارة البينية وتقلصت الأسواق وتضاعلت فرص التعاون الاقتصادي ومشاريع العمل المشترك؛

(د) الأوضاع الاجتماعية: نمت الدولة الريعية في المنطقة العربية على حساب القطاع الخاص وقوى المجتمع المدني العربية المهيأة، بحكم مصالحتها، للاضطلاع بدور فاعل في عملية التكامل الإقليمي العربي. فممثلو هذين القطاعين يطالبون باستمرار في مؤتمراتهم وبياناتهم ومواقفهم العلنية بتنمية التعاون بين الدول العربية. إلا أن قوى المجتمع المدني العربي، ولأسباب متعلقة بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية العربية، هي أقل قدرة من غيرها في مناطق أخرى من العالم على التأثير على السياسات الرسمية ومن ثم على تنمية التعاون بين الدول العربية. وفي ظل هذا الوضع، كان من الطبيعي أن تتسم بعض الخطوات التي خطتها الدول العربية باتجاه التكتل الإقليمي العربي بالطابع الرسمي، الذي يفتقر إلى المشاركة الأهلية النشيطة. والنقص في هذه المشاركة لا يلغي ولا يبطل المشاريع الإقليمية ولكنه يضعفها ويقلل من حظها في النجاح؛

(هـ) الأوضاع القانونية والمؤسسية: تعاني المؤسسات العربية الرسمية وغير الرسمية من ضعف برز في مؤسسات العمل الإقليمي العربي حيث وقعت اتفاقيات ومعاهدات عديدة، واتخذت آلاف القرارات الرامية إلى تشجيع وتنمية التعاون بين الدول العربية. ومن هذه المعاهدات معاهدة التعاون الثقافي التي وقعت في عام ١٩٤٦، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت بين أعضاء الجامعة العربية في ١٧ حزيران/يونيو عام ١٩٥٠، أي قبل سبع سنوات من معاهدة روما التي أنشئت بموجبها السوق الأوروبية المشتركة. ورغم الموافقة على هذه المعاهدات والقرارات، لم يجر الالتزام بها والتقييد بمضامينها

على النحو الذي يتطلبه العمل المؤسسي الناجح، فكان ضعف الالتزام من الأسباب الرئيسية لتراجع التعاون والتكامل العربيين الإقليميين.

٢١- وعلى صعيد استشراف مستقبل التكامل الإقليمي العربي وبلورة استراتيجية لدعم مساعي التكامل تمحورت المناقشات حول النقاط والملاحظات الآتية:

(أ) محاولة استجلاء القوانين والنزعات والتيارات أو الآليات التي تتحكم أو تؤثر في العلاقات العربية-العربية. ومن المفترض أن يكون لهذه العوامل مفعولها على مسار العلاقات البينية العربية بمعزل عن الإرادة والرغبة المسبقة لأصحاب القرار. فإذا كانت هناك نزعات وتيارات تدفع باتجاه التكامل أو التباعد، وجد أصحاب القرار أنفسهم في حاجة إلى الأخذ بنتائجها ومفاعيلها، وإذا ثبت وجود مثل هذه التيارات يسهل تقصي آثارها في الماضي والحاضر واستطرادا في المستقبل. ومن المناهج التي جرى التطرق إليها في المناقشة، تبدو الوظيفة الجديدة هي الأقرب إلى بلورة آلية ومسار للتكامل الإقليمي عندما تطرح فكرة التداعي التي تعطي تفسيراً لنمو التنظيم الإقليمي في أوروبا حيث فرض التعاون في مجال إنتاج الفحم والصلب مثلاً الانتقال إلى مجالات أخرى، ولوحظ في المناقشة أن من الصعب العثور على مسارات مشابهة في المنطقة العربية حيث حدث تعاون في مجالات محددة وبقي في إطاره الأصلي بينما كان من المفترض أن ينتقل إلى مجالات أخرى؛

(ب) تأكيد أهمية العامل السياسي والإرادة السياسية، التي تشدد عليها أيضاً أكثر المناهج التي استُعرضت في المناقشة. فاستشراف مستقبل التكامل الإقليمي العربي يستلزم مراقبة ومتابعة دقيقة للاتجاهات السائدة بين أصحاب القرار والجهات الفاعلة في السياسة العربية. وإذا تبين نتيجة للمراقبة والمتابعة أن أصحاب القرار يميلون إلى التكامل بين دولهم، وأنهم مستعدون للسير فيه رغم التحديات والعقبات، أمكن ترجيح احتمالات نمو التكامل الإقليمي العربي على غيرها والعكس صحيح؛

(ج) تأكيد أهمية تحفيز التعاون في المجالات الوظيفية وخاصة في المجال الاقتصادي، وهذا لا يعني التقليل من أهمية المجالات الثقافية والاجتماعية في بناء التكامل الإقليمي. فمع بعض التحفظات والاستثناءات التي تتعلق بطبيعة الدولة العربية الحديثة، كان هناك اتفاق على ضرورة تنمية التعاون في المجالات الوظيفية، وأيضاً على أن العامل السياسي هو الذي يتدخل لكي يفتح باب التعاون في هذه المجالات غير السياسية. فالقرار بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتخذ في مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عُقد في القاهرة خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦، وإخراج هذا القرار من التعثر الراهن لا يكون بمعزل عن قرار سياسي يتخذ على أعلى المستويات. وليس في الأفق ما يدل على حدوث مثل هذا التدخل في المستقبل القريب.

٢٢- وتأكيد أهمية العامل السياسي في تطوير التكامل الإقليمي العربي يطرح التساؤلات والملاحظات التالية:

(أ) مع تأكيد أهمية العامل السياسي عموماً وفي السياق العربي خصوصاً، هل يبقى للتداعي دور، حتى ولو محدود الأثر، في دفع عجلة التنظيم الإقليمي؟ جواب الوظيفة الجديدة عن هذا السؤال، حتى في منطقة تخضع، شأن المنطقة العربية، لنظم مركزية، هو أن الفعل السياسي لا ينشأ من الفراغ، بمعنى أن القرارات السياسية تتأثر بحوافز موضوعية وأن تقدم التعاون في أي مجال من المجالات الوظيفية جدير بأن يتحول إلى عامل دفع للتعاون في مجالات أخرى. وإذا رأى المسؤولون أنهم قادرون على الحفاظ على ميزات التعاون في مجال وظيفي عن طريق توسيعه بحيث يشمل مجالاً آخر، يرجح أن

يقروا هذا التداعي. وهذه الملاحظة تحفظ للتداعي دوره باعتباره فكرة محورية من أفكار الوظيفة الجديدة، ولكن النقاش الذي شهدته الندوة لا يكفي لوصف العلاقة بين دور عملية التداعي في بناء التكتلات الإقليمية من جهة، والعوامل السياسية من جهة أخرى، وهذه الإشكالية لا تعني محبذي الوظيفة الجديدة فحسب، بل محبذو المناهج الأخرى أيضاً؛

(ب) ماذا يقصد بأولوية السياسة؟ هل تأكيد الأهداف السياسية لعملية التنظيم الإقليمي؟ الأكثرية في الندوة رجحت هذا الرأي. فهل يعني ذلك تأكيد أساليب العمل السياسي في بناء التكتلات الإقليمية؟ كان في الندوة إجماع على الالتزام بهذه الأساليب، وكذلك النقاء على أهمية تنمية الوعي بالتعاون الإقليمي، واتفاق بين المشاركين على أهمية عقد التحالفات الضرورية لتحقيق ذلك التعاون، وكذلك على أهمية إفراح المجال أمام أصحاب المصالح والمطالب لكي يعبروا عن آرائهم ويكونوا طرفاً في كل مشروع للتعاون والتكتل الإقليميين. وفي هذا السياق أبدت ملاحظات تتم عن دقة وواقعية، فساحة العمل السياسي العربي لا تزال عرضة لضوابط كثيرة تصل إلى حد تقييد السياسة. وإذا كانت التعددية قد هيأت بيئة نما فيها التكتل الإقليمي الأوروبي، كما ذكر في الندوة في معرض تسليط الضوء على النظرة الوظيفية الجديدة لنشوء السوق الأوروبية المشتركة وبعدها الاتحاد الأوروبي، لا تزال المجتمعات العربية تفتقر إلى ذلك النوع من التعددية، ولا يزال المجتمع المدني الذي تشدد الإقليمية الجديدة على أهميته يعاني من الضعف في أكثر البلدان العربية، ولا تزال أكثرية منظماته تشكل امتداداً للدولة وللنخبة الحاكمة، بحيث يصح وصفه بالمجتمع المدني الرسمي، ويبقى تحديد مدى صحة الرهان على السياسة طريقاً لتنمية التكامل الإقليمي، وأية سياسة يتبعها المعنيون بتطوير علاقات التعاون والتكامل بين الدول العربية سعياً إلى تحقيق أهدافها؛

(ج) عند التحدث عن دور الإرادة السياسية في بناء التكامل الإقليمي العربي، ماذا يقصد بذلك؟ هل الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة العربية، أو الإرادة السياسية عند الرأي العام أو في أوساط المجتمع المدني؟ فتوضيح هذه المسألة ضروري في سياق اكتشاف الواقع والمستقبل العربيين، ومن ثم السعي إلى بناء استراتيجية عامة لتنمية التعاون الإقليمي العربي.

ثالثاً - تنظيم الندوة

ألف - مكان الندوة وتاريخ عقدها

٢٣ - عُقدت الندوة في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

باء - الافتتاح

٢٤ - ألقى السيدة مرفت تلاوي، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة الافتتاح، فرحبت بالمشاركين، وأعربت عن سعادتها لحضورهم في الندوة.

٢٥ - ثم أشارت إلى أن عقد هذه الندوة يجسد اقتناع الجميع بأهمية موضوع التكامل الإقليمي في المنطقة العربية، وأعربت عن أملها في أن يكون بداية تعاون بقصد ترسيخ الاهتمام بمسألة التكامل والتعاون الإقليميين بين الدول العربية.

٢٦- وأكدت أن اهتمام الإسكوا بالتكامل الإقليمي ليس مجرد شعار أو اهتمام عابر، بل هو اهتمام واسع نما بدافع من المبادئ التي تضمنها ميثاق منظمة الأمم المتحدة التي لا تتفك تشدد على بناء جسور التعاون بين الدول؛ وتجلّى في مجالات كثيرة؛ ودخل بعداً أساسياً في برامج اللجنة ومشاريعها؛ وأسفر عن نتائج إيجابية في أكثر من مجال.

٢٧- واستعرضت التحديات الكبرى والضغط الخارجي التي تواجه المنطقة وتقلص من قدرتها على التعاون والعمل المشترك، وأداءها الاقتصادي، وحصتها من الاستثمار الخارجي والتجارة العالمية. وأشارت إلى أن تلك التحديات والضغط لا تنفي إمكانية تعزيز التعاون والتكامل بين دول المنطقة التي تجمع بين دولها قواسم مشتركة عديدة على أصعدة الثقافة واللغة والعادات والتقاليد والتنوع والتكامل في الموارد الطبيعية والبشرية والجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية، لكن هذه القواسم المشتركة التي تسهل التكامل بين الدول العربية لم تحدث تأثيراً كافياً على الواقع العربي.

٢٨- وفي ختام كلمتها، تمنّت الأمين التنفيذي أن تكون هذه الندوة مقدمة لخطوات أخرى تساهم في تحويل التكامل الإقليمي من مشروع مجرد إلى واقع.

جيم - الحضور

٢٩- حضر الندوة عدد من الخبراء، وترد في المرفق قائمة بأسماء المشاركين.

دال - الوثائق

٣٠- عرضت خلال الندوة الورقة الرئيسية المعنونة "التكامل الإقليمي في المنطقة العربية: نظريات ومناهج"، وتمحور حولها التعقيب والنقاش.

المرفق (*)

قائمة المشاركين

- السيد إبراهيم عوض
مدير
منظمة العمل الدولية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: ٧٣٦٠٨٨٩-٢٠٢
- السيد سليمان المنذري
المستشار الاقتصادي لاتحاد وأسواق المال
العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٣٨٣٠٥٩-٢٠٢
فاكس: ٣٣٦١٢٣١-٢٠٢
٠٢-٠١٠٦٢٤٦٦٧٠
بريد إلكتروني: Shatha@unesco-cairo.org
- السيد محمود عبد الفضيل
رئيس قسم الاقتصاد في جامعة القاهرة
رقم ١١٠ ش ٢٦ يوليو، الزمالك الجيزة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٥٧٠٨٠٩٤-٢٠٢
فاكس: ٧٣٦٢٧٩٠-٢٠٢
بريد إلكتروني: mfadil@ldsc.net.eg
- السيدة منى مكرم عبيد
الجامعة الأميركية في القاهرة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: ٧٩٥٧٥٦٥-٢٠٢
بريد إلكتروني: mmakbeid@aucegypt.edu
- السيد منير الحمش
دمشق، الجمهورية العربية السورية
بريد إلكتروني: m-hamash@scs-net.org
- السيد نايف علي عبيد
أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٦٧٥١٢٠/٦٦٧٥١٢٠-٩٧١٢
٦٣٤٣٥٤٧ (منزل)
فاكس: ٦٦٧٤٨٤٨-٩٧١
بريد إلكتروني: Nayef2@cpc.gov.ae
- السيد برهان غليون
مركز دراسات الشرق المعاصر، جامعة
السوربون الثالثة
باريس، فرنسا
هاتف: ٤٥٨٥٧٩٥٤-٣٣١
فاكس: ٤٤٢٤٠٠١٧-٣٣١
بريد إلكتروني: Ghalioun@aol.com
- الأستاذ بطرس لبكي
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٧٢٩٤٩٤-٠٣
فاكس: ٧١٠٥٣٧-٠٤
- السيد بهجت قرني
أكاديمي (العلاقات الدولية)
قسم العلوم السياسية
الجامعة الأميركية في القاهرة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٧٩٧٦١٨٥-٢٠٢ (مكتب)
٥١٩٥٨٦٢-٢٠٢ (منزل)
فاكس: ٧٩٥٧٥٦٥-٢٠٢
بريد إلكتروني: koranyb@aucegypt.edu
- السيد جورج قرم
وزير مالية سابق
بيروت، الجمهورية اللبنانية
فاكس: ٧٩٧٠٢٢/٩٨٦٤٠٠-٠١

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

السيد سليم نصر
المركز اللبناني للدراسات
بيروت، الجمهورية اللبنانية
فاكس: ٠١-٤٩٠٣٧٥

السيد سمير مقدسي
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٤-٣٩٢٣٠٠
٠٤-٣٦٢٦٣٣

السيد عبدالله بو حبيب
مؤسسة عصام فارس
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٣-٩١٧٩١٦

الأستاذ عصام نعمان
شارع الحمراء
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٨٦٥١٥٠

السيدة فاديا كيوان
الجامعة اليسوعية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد فريد الخازن
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٤٠٣١٣٧
خليوي: ٠٣-٧٤١٨٧٤
فاكس: ٠١-٤٠٢٩٣٣

السيد فضل شلق
جريدة المستقبل
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة فهمية شرف الدين
الأمين العام
الجمعية العربية لعلم الاجتماع
ص.ب.: ١٣-٦٥٧٦
بيروت، الجمهورية اللبنانية
خليوي: ٠٣-٨١٥٨٢٠

السيد نبيل سكر
المدير التنفيذي
المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار
دمشق، الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٠٢-١١٢٢٢٥٩٤٦
فاكس: ٠٢-١١٢٢٣١٦٠٣
بريد إلكتروني: scb@net.sy

السيد يوسف صايغ
خبير اقتصادي
ص.ب.: ١١٣٥٤٤٥
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٧٣٦٢٩٣
٠٥-٢٧١٥٦٤
فاكس: ٠١-٧٣٦٢٩٣

السيد نجيب عيسى
أستاذ اقتصاديات التنمية في الجامعة اللبنانية
معهد العلوم الاجتماعية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد جهاد الزين
جريدة النهار
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد جورج ديب
القصر الجمهوري
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد خير الدين حسيب
مركز دراسات الوحدة العربية
شارع السادات، بناية ليون
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٨٦٥٥٤٨

السيد رياض طيارة
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٣٤٥٧٤٢

السيد ساطع نور الدين
جريدة السفير
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد معن بشور
مجلة المنابر
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد مهدي الحافظ
الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٧٤٨٣٩٢
خليوي: ٠٣-٤٨٠٦٣٣
بريد إلكتروني: mhafedh@terra.net.lb

السيدة نجلا بشور
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، الجمهورية اللبنانية
خليوي: ٠٣-٦٠٥١٥٩

السيدة نجلا حمادة
الجامعة اللبنانية-الأميركية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد نديم شحادة
مركز الدراسات اللبنانية
اكسفورد

السيد محمد المجذوب
جامعة بيروت العربية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٧٩٨٩٦٠

السيد محمد كشلي
بناية المستقبل
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٨١٢٥٦٦
خليوي: ٠٣-٧٢٩٨٧٠
فاكس: ٠١-٨١٢٥٦٦

السيد محمود سويد
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع بشير القصار
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٨٠٤٩٥٩
فاكس: ٠١-٨١٤١٩٣
بريد إلكتروني: ipsbrt@cyberia.net.lb

السيد محمود حداد
جامعة البلمند
دائرة الآداب والعلوم الاجتماعية
الكورة، الجمهورية اللبنانية
خليوي: ٠٣-٧٥٩٣٦٥
فاكس: ٠٦-٩٣٠٢٧٨